البيانات الوصفية لمؤشر أهداف التنمية المستدامة

(Harmonized metadata template - format version 1.0)

0. معلومات المؤشر

0. a. الهدف

الهدف ١٧: تعزيز وسائل تنفيذ الشراكة العالمية وتنشيطها من أجل التنمية المستدامة

0.b. الغاية

الغاية ١٧-١٧: تشجيع وتعزيز الشراكات العامة والشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص وشراكات المجتمع المدني الفعالة، بالاستفادة من الخبرات المكتسبة من الشراكات ومن استراتيجياتها لتعبئة الموارد

0.c. المؤشر

المؤشر ١٧-١٧-١: المبلغ بدولارات الولايات المتحدة للشراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل البنية التحتية

0.d. السلسلة

0.e. تحديث البيانات الوصفية

1 أيلول/سبتمبر 2020

0.f. المؤشرات ذات الصلة

لا تتوفر أية الروابط مع أيّ أهداف وغايات أخرى

0. g. المنظمات الدولية المسؤولة عن الرصد العالمي

البنك الدولي

1. الإبلاغ عن البيانات

1.A. المنظمة

البنك الدولي

2. التعريف والمفاهيم والتصنيفات

2.A. التعريف والمفاهيم

التعريف:

يستند المؤشر ١٧-١٧-١ إلى بيانات مجموعة البنك الدولي: "المبلغ بدولارات الولايات المتحدة المرصود للشراكات بين القطاعين العام والخاص في مجال البنية التحتية".

ويعرّف مؤشر مجموعة البنك الدولي مصطلح الشراكة بين القطاعين العام والخاص بأنه "أي ترتيب تعاقدي يُبرم بين كيان أو سلطة عامة متعاقدة وكيان خاص، لتوفير أصول أو خدمات عامة، ويتحمل فيها الطرف الخاص مسؤولية كبيرة عن المخاطر والإدارة".

ويشمل مصطلح البنية التحتية القطاعات والخدمات التالية:

- الطاقة: توليد الكهرباء ونقلها وتوزيعها، وخطوط أنابيب نقل الغاز الطبيعي وتوزيعه
- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: البنية التحتية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات
- النقل: المطارات وسكك الحديد والموانئ والطرق.
- المياه: معالجة مياه الشرب وتوزيعها، وجمع مياه الصرف الصحي ومعالجتها.

المفاهيم:

يعرّف مؤشر مجموعة البنك الدولي مصطلح الشراكة بين القطاعين العام والخاص بأنه أي ترتيب تعاقدي يُبرم بين كيان أو سلطة عامة متعاقدة وكيان خاص، لتوفير أصول أو خدمات عامة، ويتحمل فيها الطرف الخاص مسؤولية كبيرة عن المخاطر والإدارة.

ويشمل مصطلح البنية التحتية القطاعات والخدمات التالية:

- الطاقة: توليد الكهرباء ونقلها وتوزيعها، وخطوط أنابيب نقل الغاز الطبيعي وتوزيعه
- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: البنية التحتية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات
- النقل: المطارات وسكك الحديد والموانئ والطرق.
- المياه: معالجة مياه الشرب وتوزيعها، وجمع مياه الصرف الصحي ومعالجتها.

2.B. وحدة القياس

2.C. التصنيفات

3. نوع مصدر البيانات وطريقة جمع البيانات

3.A. مصادر البيانات

يعتمد المؤشر منهجية ثابتة متاحة على الموقع الشبكي التالي:

http://ppi.worldbank.org/methodology/ppi-methodology

وتتمثّل عملية جمع البيانات بما يلي:

- يضطلع فريق الباحثين بجمع البيانات اللازمة عن كل من المناطق المعنية باستخدام المصادر العامة، مثل مواقع الحكومة والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف؛ مثل قواعد البيانات الخاصة بالأخبار التجارية والمنشورات/الاشتراكات التجارية والصناعية المتخصصة، وبوابات المتخصصة، معلومات الجهات الراعية والوكالات الإنمائية المتعدّدة الأطراف.
- تُحمَّل البيانات المجمعة على موقع إداري باستخدام نموذج محدّد حرصاً على توحيد البيانات،
- تضطلع مجموعة من الخبراء في سنغافورة أولا (فريق مؤشر أسعار المنتجين) بالتحقق من صحة البيانات، ثم الزملاء المنسقين في مجموعة البنك الدولي.
- في وقت لاحق، يتم تحميل البيانات إلى الموقع العام للبنك الدولي و(www.ppi.worldbank.org) وإتاحتها مجاناً للاطلاع العام.

تُعرف مجموعة البيانات بقاعدة البيانات الخاصة بمساهمة القطاع الخاص في مشاريع البنية الأساسية (PPI). وتقدّم التحديثات اللازمة كل ستة أشهر (عادةً في نيسان/أبريل وتشرين الأول/أكتوبر) وتُتاح البيانات للاطلاع العام على الرابط التالي: www.ppi.worldbank.org. وهذا المؤشر متاح أيضاً في مؤشرات التنمية العالمية على الرابط التالي: http://databank.worldbank.org/data/reports.aspx?source=world-development-indicators

3.B. طريقة جمع البيانات

يضطلع فريق الباحثين بجمع البيانات اللازمة عن كل من المناطق المعنية باستخدام المصادر العامة، مثل مواقع الحكومة والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف؛ قواعد البيانات الخاصة بالأخبار التجارية (مثل Factiva، أخبار الأعمال الأمريكية، المعهد الاحصائي الدولي للأسواق الناشئة، وقواعد بيانات وحدة الاستخبارات الاقتصادية) ومن المنشورات/الاشتراكات التجارية والصناعية المتخصصة (تومسون المالية تمويل المشاريع الدولية، يوروموني لتمويل المشاريع، لمعلومات المياه العالمية Media Analytics' Global Water Intelligence، كتب pinent Masons السنوية للمياه، وPlatts Power في آسيا ، وما إلى ذلك)، وبوابة متخصصة (مثل الخصخصة، و IPANET، وبارومتر الخصخصة)، وموارد الإنترنت (مثل مواقع شركات المشاريع، ووكالات الخصخصة أو الشراكة بين القطاعين العام والخاص، والوكالات التنظيمية) الجهات الراعية للمعلومات (من خلال مواقعها على الإنترنت، وتقاريرها السنوية، والبيانات الصحفية، والتقارير المالية مثل نماذج 10K و 20F المقدمة إلى بورصة نيويورك) ووكالات التنمية المتعددة الأطراف، في المقام الأول من خلال المعلومات على مواقعها الإلكترونية وتقاريرها السنوية ودراسات أخرى.

وتُحمَّل البيانات المجمعة على موقع إداري باستخدام نموذج محدّد حرصاً على توحيد البيانات.
تضطلع مجموعة من الخبراء في سنغافورة أولا (فريق مؤشر أسعار المنتجين) بالتحقق من صحة البيانات، ثم الزملاء المنسقين في مجموعة البنك الدولي.

في وقت لاحق، يتم تحميل البيانات إلى الموقع العام للبنك الدولي و(www.ppi.worldbank.org) وإتاحتها مجاناً للاطلاع العام. يعتمد الموقع آلية للطعون بالبيانات، ويُرحَب بجميع الطعون المقدّمة من وحدات المعنية بالشراكة بين القطاعين العام والخاص بشأن المعلومات الخاصة بأي مشروع.

3.C. الجدول الزمني لجمع البيانات

تُجمع البيانات بصورة مستمرة، وتقدّم التحديثات كل ستة أشهر (عادةً في أبريل/نيسان و أكتوبر/تشرين الأول).

3.D. الجدول الزمني لنشر البيانات

تنشر البيانات للنصف الأول من السنة التقويمية في تشرين الأول/أكتوبر، وعادةً ما يتم إصدارها للسنة الكاملة في نيسان/أبريل تقريباً.

3.E. الجهات المزودة للبيانات

ُعنى مجموعة البنك الدولي حالياً بمهمة جمع البيانات، فيما تُعرَّف وحدات الشراكة بين القطاعين العام والخاص على الصعيدين الوطني ودون الوطني على أنها الجهات الوطنية المعنية بتقديم البيانات، والمخوّلة توفير بيانات مباشرة عن المشاريع التي تُغلق مالياً كل سنة، أو المصادقة على صحة البيانات المجمعة من البنك الدولي.

3.F. الجهات المجّمعة للبيانات

مجموعة البنك الدولي

3.G. التفويض المؤسسي

4. اعتبارات منهجية أخرى

4.A. الأساس المنطقي

تشوب البنية التحتية الأساسية أوجه قصور كبيرة، ومعالجتها تستلزم زيادةً في التمويل من القطاع الخاص. ويتمثّل الأساس المنطقي للمؤشر في قياس التغيّرات الحاصلة في حجم الشراكات بين القطاعين العام والخاص في مجال البنية التحتية الأساسية، وتقييم الاتجاهات السائدة، وتحديد القيود التي تحول دون مشاركة القطاع الخاص.

4.B. التعليقات والقيود

إن أبرز ما يعترض المؤشر المقترح من قيود هي في عدم مراعاته للقطاعات الأخرى، مثل التعليم والصحة. قد تسهم هذه القطاعات إسهاماً كبيراً في الشراكات بين القطاعين العام والخاص، ولكن قاعدة البيانات المعنية بهذا المؤشر لا تجمع المعلومات اللازمة بشأنها.

كما تستثني قاعدة البيانات البلدان المرتفعة الدخل وتغطّي فقط البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل (حسب تصنيف البنك الدولي). وينظر البنك الدولي في إمكانية توسيع نطاق البيانات لتشمل البلدان المرتفعة الدخل، والشراكات القائمة بين القطاعين العام والخاص في مجالات أخرى غير البنية الأساسية. ولكن، في الوقت الراهن، ما زالت هذه الإمكانية محدودة بفعل القيود المتعلقة بالميزانية.

وللأسف، لا تجمع قاعدة البيانات الخاصة بالشراكات بين القطاعين العام والخاص بيانات عن شراكات المجتمع المدني، الأمر الذي لا يلائم المنهجية المتّبعة حالياً في جمع البيانات، ولا يشمله نطاق العمل الحالي.

4.c. طريقة الاحتساب

يعتمد المؤشر منهجية ثابتة متاحة على الموقع الشبكي التالي:
http://ppi.worldbank.org/methodology/ppi-methodology
وتتّبع عملية جمع البيانات الخطوات التالية:

- يضطلع فريق الباحثين بجمع البيانات اللازمة عن كل من المناطق المعنية باستخدام المصادر العامة، مثل مواقع الحكومة والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف؛ قواعد البيانات الخاصة بالأخبار التجارية (مثل Factiva، أخبار الأعمال الأمريكية، المعهد الاحصائي الدولي للأسواق الناشئة، وقواعد بيانات وحدة الاستخبارات الاقتصادية) ومن المنشورات/الاشتراكات التجارية والصناعية المتخصصة (تومسون المالية تمويل المشاريع الدولية، يوروموني لتمويل المشاريع، لمعلومات المياه العالمية Media Analytics' Global Water Intelligence، كتب pinent Masons السنوية للمياه، وPlatts Power في آسيا ، وما إلى ذلك)، وبوابة متخصصة (مثل الخصخصة، و IPANET، وبارومتر الخصخصة)، وموارد الإنترنت (مثل مواقع شركات المشاريع، ووكالات الخصخصة أو الشراكة بين القطاعين العام والخاص، والوكالات التنظيمية) الجهات الراعية للمعلومات (من خلال مواقعها على الإنترنت، وتقاريرها السنوية، والبيانات الصحفية، والتقارير المالية مثل نماذج 10K و 20F المقدمة إلى بورصة نيويورك) ووكالات التنمية المتعددة الأطراف، في المقام الأول من خلال المعلومات على مواقعها الإلكترونية وتقاريرها السنوية ودراسات أخرى.
- تُحمَّل البيانات المجمعة على موقع إداري باستخدام نموذج محدّد حرصاً على توحيد البيانات
- يُصادق فريق من الخبراء في سنغافورة على صحة البيانات.
- في وقت لاحق، يتمّ تحميل البيانات إلى الموقع العام للبنك الدولي و(www.ppi.worldbank.org) وإتاحتها مجاناً للاطلاع العام.

إن ما يعترض المؤشر المقترح من قيود هي في عدم مراعاته للقطاعات الأخرى، مثل التعليم والصحة. قد تسهم هذه القطاعات إسهاماً كبيراً في الشراكات بين القطاعين العام والخاص، ولكن قاعدة البيانات المعنية بهذا المؤشر لا تجمع المعلومات اللازمة بشأنها. وينظر البنك الدولي في إمكانية توسيع نطاق البيانات لتشمل البلدان المرتفعة الدخل، والشراكات القائمة بين القطاعين العام والخاص في مجالات أخرى غير البنية الأساسية. ولكن، في الوقت الراهن، ما زالت هذه الإمكانية محدودة بفعل القيود المتعلقة بالميزانية.

وللأسف، لا تجمع قاعدة البيانات الخاصة بمساهمة القطاع الخاص في مشاريع البنية الأساسية بيانات عن الشراكات مع المجتمع المدني، الأمر الذي لا يلاءم المنهجية المتبعة حالياً في جمع البيانات، ولا يشمله نطاق العمل الحالي.

4.D. التحقق

4.E. التعديلات

4.F. معالجة القيم الناقصة (1) على مستوى البلد و (2) على المستوى الإقليمي

- **على مستوى البلد**
تُجمع البيانات على أساس نصف سنوي لجميع الأسواق الناشئة والاقتصادات الإنمائية. في غياب مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في بلد ما، تُسجّل البيانات علامة صفر لقيمة الاستثمارات. إذا توفرت بعض المعلومات عن مشروعٍ ما في بلد محدّد، ولم تتوفر المعلومات المتعلّقة بالاستثمارات، يتم الإبلاغ عن القيمة الناقصة. لا تُحدد أيّ قيمة اعتبارية للقيم الناقصة.
- **على المستويين الإقليمي والعالمي**
لا تُحدد أيّ قيمة اعتبارية للقيم الناقصة في قاعدة البيانات.

4.G. المجاميع الإقليمية

تُحسب المجاميع الإقليمية والعالمية بإضافة القيم الاستثمارية لجميع البلدان في المنطقة المدروسة أو على الصعيد العالمي، من دون تحديد أي وزن ترجيحي. ويقتصر التعديل في البيانات على احتساب المشاريع العابرة للحدود مرة واحدة فقط، وهي المشاريع التي تشمل أكثر من بلد واحد، ولها بالتالي قيمة استثمارية وحيدة للمشاريع. وتُحسب المشاريع العابرة للحدود لكل بلد عند تقديم البيانات على المستوى القطري، ولكن مرة واحدة فقط عندما تُجمع البيانات على الصعيد الإقليمي أو العالمي.

4.H. المناهج والتوجيهات المتاحة للبلدان بشأن تجميع البيانات على الصعيد الوطني

- لا تقوم البلدان حالياً بتجميع البيانات المطلوبة لهذا المؤشر. غير أنه يمكن لأي بلد استخدام منهجية المتّبعة في قاعدة البيانات الخاصة بمساهمة القطاع الخاص في مشاريع البنية الأساسية لتوفير معلومات عن مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص التي وصلت إلى الإغلاق المالي في سنة معيّنة، أو للتحقّق من صحة قائمة المشاريع التي توفرها هذه القاعدة.

4.I. إدارة الجودة

4.J. ضمان الجودة

- تخضع القائمة نصف السنوية للمشاريع أولاً بعملية شاملة لمراقبة الجودة من قبل فريق قاعدة البيانات الخاصة بمساهمة القطاع الخاص في مشاريع البنية الأساسية، ثم من المجموعات المعنية بالبنية الأساسية، ومشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، والضمانات في البنك الدولي. وأخيراً، تضطلع مجموعة البنك الدولي بالتعليق عليها، بمن فيها جهات التنسيق في مؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار. وعند إتاحة البيانات للإطلاع العام، يمكن الطعن في أي من المعلومات الخاصة بالمشاريع المنشورة عل الموقع، ليتسنى بالتالي إعادة تقييم البيانات وتصحيحها إذا لزم الأمر.
- ولا يجري حالياً أي مشروع تشاور مع البلدان بشأن البيانات الوطنية، ولكن ترحب قاعدة البيانات الخاصة بمساهمة القطاع الخاص في مشاريع البنية الأساسية بردود الفعل والمساهمات في البيانات الواردة على الموقع الشبكي.

4.K. تقييم الجودة

5. توافّر البيانات والتفصيل

توافر البيانات:

وتتضمن قاعدة البيانات الحالية الخاصة بمساهمة القطاع الخاص في مشاريع البنية الأساسية بيانات بشأن 6400 مشروع على مدى 28 عاماً (بين عام 1990 وعام 2019)، مع أكثر من 50 متغيّراً لكل مشروع. وتشمل هذه البيانات مشاريع في 139 بلداً من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل حسب تصنيف البنك الدولي. وتُستعرض قائمة البلدان كل خمس سنوات من أجل الحفاظ على استمرارية البيانات.

التسلسل الزمني:

المؤشر متاح منذ عام 1990، ويمكن تفصيل البيانات على أساس شهري (أي مجموع الاستثمارات في مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص للبنية الأساسية التي وصلت إلى الإغلاق المالي في شهر معيّن منذ عام 1990).

التفصيل:

تتمثّل وحدة التحليل في مشروع الشراكة بين القطاعين العام والخاص. ولذلك، يمكن تفصيل البيانات على مستوى المشروع. كما تُجمع البيانات المتعلّقة بقطاع المشروع على المستوى دون الوطني، وقطاعه الفرعي وموقعه الجغرافي، ويمكن بالتالي تفصيل البيانات لاحقاً حسب البلديات أو المقاطعة أو البلد أو المنطقة.

6. المقارنة/الانحراف عن المعايير الدولية

مصادر التباين:

حسب علمنا، لا تنتج البلدان تقديرات لهذا المؤشر. وتتيح بعض وحدات الشراكة بين القطاعين العام والخاص بيانات على موقعها الشبكي في عدد قليل جداً من البلدان، ولكنها لا تُستخدم في نهجٍ قابل للمقارنة بين البلدان ولا يُبلَّغ عنها سنوياً.

7. المراجع والوثائق

البيانات متاحة للاطلاع العام على الرابط التالي:

www.ppi.worldbank.org

وهذا المؤشر متاح أيضاً في مؤشرات التنمية العالمية على الرابط التالي:

http://databank.worldbank.org/data/reports.aspx?source=world-development-indicators